الترادفُ بين صيغتي (فعَل) و(أفعلَ) في العربية

د. جزاء محمد المصاروة(*)

ملخص

يهدفُ هذا البحثُ إلى بيان مدى ترادف الصيغة المجردة (فعل) والصيغة المزيدة (أفعل) في اللغة العربية، ويكشف عن العوامل التي أدّت إلى هذا الترادف، والتي أغفل معظمها كثير من الباحثين، وهي التطور الدلالي، والقياس الخاطئ، والبنية المقطعية للصيغتين، والازدواج اللغوي، والمغايرة بين الفعل وما يشتق منه.

* جامعة مؤتة، كلية الآداب، قسم اللغة العربية.

Abstract
The Synonymous Forms of fa>al and af>ala in Arabic

This study aims at investigating the synonymous forms of the simple form fa>al and the affixed form af>ala in Arabic. It also tackles the factors behind this synonymy that have not been thoroughly examined by other scholars. These factors include semantic change, overgeneralized analogy, syllabic structure, linguistic duality, and non-analogy forms.

المقدّمة:

يعدُّ التناوبُ بينَ الصيغةِ الفعليّةِ المجرّدةِ من الفعلِ الثلاثيِّ والصيغةِ المزيدةِ بالهمزةِ (فعل وأفعل) على المعنى الواحدِ – من الظواهر البارزةِ في العربيّةِ، وقد التفتَ إليها النحاة واللغويونَ منذُ بدءِ حركةِ التأليفِ في اللغةِ، وألفوا فيها كتبًا كثيرة، وكان همُّهم جمعَ تلك الألفاظِ التي تعاقبتْ فيها الصيغتان على المعنى نفسِه، لكنَّ هذه المؤلفاتِ لم يصلْ إلينا إلا أقلُّها.

وقد نظر أغلبُ علماءِ العربيّةِ إلى هذه الظاهرةِ على أنها سمة لهجيّة، وراحوا يعزونَ إحدى الصيغتين لتميمَ، والأخرى للحجاز، أو يكتفونَ في الأغلبِ بالقولِ إن في اللفظِ لغتين، فكان العاملُ اللهجيُّ – عندهم – هو العاملَ الوحيدَ في وجودِ هذا الترادفِ اللغويّ بينَ الصيغتين.

أما المحدثونَ فلم يفردوا لها بحثًا مستقلاً يعالجونَ فيه مسائلها، ما خلا ما فعله أحمد علم الدين الجندي في بحثِه: "دراسة في صيغتَيْ فعل وأفعل"[1]، ومصطفى النماس في بحثه: "بحث في صيغةِ (أفعل) بين النحويينَ واللغويينَ واستعمالاتها في اللغة"[2]، وألف توفيق أسعد كتابا بعنوان: "صيغة أفعل ودلالاتها في القرآن الكريم"[3].

أما الأولُ فلم يزدْ على أنْ سردَ أنماطا تعزى فيها الصيغة المزيدة لقبائلِ البدوِ كتميمَ، والمجردة لأهلِ الحجاز، وأنماطا أخرى عُكستْ فيها القضية، ثم يخرجُ بنتيجةٍ مؤدّاها أنّ السببَ في الترادفِ بين الصيغتين يقعُ إمّا لاختلافِ اللهجاتِ، وإما أنّ الصيغة المزيدةَ تحملُ زيادة على معنى الصيغةِ المجرّدةِ؛ كالقوةِ مثلا، أو أنّ كلتا الصيغتين تُستعملُ للدلالةِ على معنى مغايرٍ لمعنى الأخرى.

وأما الثاني فيتناولُ صيغة (أفعل) بكلِّ استعمالاتِها فعلا واسما، وما ترتّبَ على استعمالها من قواعدَ نحويّةٍ وصرفيّةٍ، ثم يتعرّضُ لاشتراكِها مع (فعَل) في الدلالةِ، وهو يكتفي بضربِ كثيرٍ من الأمثلة، وينقل ما قاله القدماءُ عن اختلافِ المعنى بين الصيغتين أو أنهما لهجتان مختلفتان.

وأما الثالث فقد بوّب ما جاء من صيغةِ أفعلَ في القرآنِ الكريمِ على حروف المعجم، ثم درسها من حيثُ أصلُ بنائِها الصرفيّ ودلالتُها في كل موضعٍ تَرِدُ فيه، وبيّن ما جاء منها من أفعال وأسماء.

والحقيقة أنّ هناك ترادفا بيِّنا بين الصيغتين في كثيرٍ مما رويَ لنا في كتب التراثِ اللغويّ، وما محاولة التفريقِ بين معنييهما إلا تعسّفٌ وزيادة تأويلٍ.

وهذا البحثُ ينطلقُ من فكرةِ أنّ هناك عواملَ أخرى غيرَ العاملِ اللهجيّ أدّتْ

إلى وجودِ الترادفِ بين هاتين الصيغتين، لم يتعرّض لها السابقونَ واللاحقونَ، كالتطوّرِ الدلاليّ، والقياسِ الخاطئ، والبنيةِ المقطعيّةِ للصيغتين، والازدواجِ اللغويّ، والمخالفة بين المشتقات وأفعالها.

وهذا البحث يحاولُ الكشفَ عن تلك العواملِ التي أدت إلى خلقِ هذه الظاهرةِ في التراثِ اللغويّ العربيّ، غيرَ متجاهلٍ العاملَ اللهجيّ، ولكنّه ينظرُ إليه على أنّه عاملٌ من عواملَ متعددةٍ.

وقد بدأ البحثُ ببيان تعاقبِ الصيغتين على المعنى الواحدِ، ثم بيّن أنّ (فعل) أصلٌ لـــ (أفعل)، ثم ناقشَ تلك العواملَ التي أوجدتْ هذه الظاهرةَ.

تعاقب الصيغتين:

أقرّ أكثرُ علماءِ العربيّةِ أنّ صيغتيْ (فعل) و (أفعل) يتعاقبان على المعنى الواحدِ، وأنّ كلَّ صيغةٍ تمثّلُ لهجة معينة، فهذا هو الخليلُ بنُ أحمدَ يقرّرُ هذه الحقيقة فيما يرويه عنه تلميذه سيبويه: "وقد يجيءُ فعلتَ وأفعلتَ المعنى فيهما واحدٌ، إلا أنّ اللغتين اختلفتا، زعم ذلك الخليلُ، فيجيءُ به قومٌ على فعَلتَ، ويُلحقُ قومٌ فيه الألفَ، فيبنونه على أفعَلتَ" [4]، بل إنّ سيبويهِ يعقد بابا بعنوان: "هذا ما افترقَ فعلتَ وأفعلتَ في الفعل للمعنى"[5]؛ وهو مما يدل على كثرةِ تناوبهما على المعنى الواحد؛ وهو مما دعاه إلى عقدِ بابٍ لتلك الأنماطِ التي اختلفَ فيها المعنى بين الصيغتين.

وليس أدل على كثرة هذه الظاهرة وشيوعها من كثرة التأليف فيها، وقد أحصى خليل العطية ستة عشر عالما ممن ألفوا في فعل وأفعل[6]. نذكر منهم على سبيل التمثيل قطربا، والفراءَ، وأبا عبيدة، والأصمعيّ، وابنَ السكّيت، والزجّاج، وابنَ دريد، وابن درستويه، والقالي، وأبا البركات الأنباري، وغيرهم.

أضف إلى ذلك أن بعض العلماء قد خصص بابا أو فصلا في مؤلفاتهم لمعالجة هذه الظاهرة، فقد أفرد ابنُ قتيبة بابا طويلا في كتابه (أدب الكاتب) بعنوان: "فعلتُ وأفعلتُ باتفاق معنى"[7]، وآخر بعنوان: "فعلت وأفعلت باتفاق المعنى واختلافهما في التعدي"[8]، وبابا ثالثا بعنوان: "فعلت وأفعلت غيري"[9].

كما أنّ ابنَ القوطية يبدأ كلَّ بابٍ من أبواب كتابه (الأفعال) بالحديث عن فعَل وأفعل بمعنى واحد، ثم فعل وأفعل باختلاف المعنى[10].

وتجدر الإشارة إلى أنّ تعاقبَ النمطين على المعنى الواحد كثيرٌ في تآليفِ القدماء، فيرى ابنُ فارس مثلا أن جرَمَ وأجرمَ لغتان والمعنى واحد [11]، ويقولُ ابنُ جنّي: "فعلَ وأفعلَ كثيرا ما يتعاقبان على المعنى الواحدِ، نحو جدّ وأجدّ"[12]، ويرى

أبو منصور الأزهريّ أنّ من العربِ من يجيز بشَرْتُه وأبشرتُه بمعنى واحد [13]، ويرى النحّاسُ أن سرى وأسرى لغتان[14]، ويرى الفرّاء أن صدّ وأصدّ لغتان[15]، ويقول ابن السراج: "ويكون[أفعل] في معنى فعَلَ في لغتين مختلفتين نحو قتلته وأقتلته، وأشباهُ ذلك كثيرٌ، وقد أفردَ له النحويونَ وأهلُ اللغةِ كتبا يذكرون فيها فعلت وأفعلت والمعنى واحد"[16].

ويروي ابنُ منظورٍ عن أبي عبيدٍ أنّ غمدتُ السيفَ وأغمدتُه بمعنى واحد، وهما لغتان فصيحتان"[17].

أما عن عزو هاتين الصيغتين إلى البيئات الجغرافية التي تتكلم بهما، فقد اختلف العلماءُ في ذلك. على أن أكثر ما روي معزوا من هذه الألفاظِ كانت فيه الصيغة المزيدة (أفعل) لتميم والصيغة المجرّدة (فعَل) لأهلِ الحجاز[18]. بيد أن هناك ألفاظا عُكست فيها القضية، فنسبتْ فيها الصيغة المجردة لتميم، والصيغة المزيدة للحجاز[19].

وليس من شأنِنا هنا أنْ نثبتَ أنّ قبيلة ما قد نطقتْ بصيغةٍ، وقبيلة أخرى نطقتْ بالصيغة الأخرى – وإنْ كان هذا في صُلبِ البحثِ –ذلك لأنّ العلماءَ والباحثينَ قد أجهدوا أنفسَهم في هذه المسألةِ، وتوصلوا إلى نتائجَ مُرْضيةٍ، تُظهر أنّه لا يُمكن الاطمئنانُ التامُّ إلى نسبةِ إحدى هاتين الصيغتين إلى قبيلة معينة، وإن كان الغالب أنْ تُعزى الصيغة المزيدة إلى القبائلِ البدويّةِ [20].

الأصل في الصيغتين:

نبحث هذا المحور انطلاقاً من أنّ القدماءَ يرونَ أنّ اللفظين إذا كانا في بيئتين مختلفتين فليس أحدُهما أصلا للآخر، وإنما كلُّ واحدٍ منهما أصلٌ قائمٌ بنفسِه. ومما يدل على ذلك أنّ البصريين يرون أنّ (الشَّعْر) بسكون العين و (الشَّعَر) بفتحها يمثلان لغتين مختلفتين، في حين يرى الكوفيون أن الثاني متطوّر عن الأول[21].

ومما لا شك فيه أن الصيغتين – بمعزل عن دلالتِهما – صيغتان أصيلتان في العربيّة، وليس القولُ بأنّ اللغاتِ السامية قد استعملت صيغة هفعل أو شفعل أو سفعل[22] بدالٌّ على أنّ الأصلَ صيغة أفعل، كما أن القولَ بأن الصيغتين قد استعملتا في بيئتين مختلفتين لا يعني أن كلَّ صيغةٍ قد وُلدت بمعزلٍ عن الأخرى، ذلك أنّ اللهجاتِ العربية كلّها قد استعملتْ الصيغتين ولكن بمعنيين مختلفين.

والذي أراه أن صيغة (فعل) هي أصل لصيغة (أفعل) سواءٌ أتفقَ معناهما أم اختلف. فأما إذا كان في (أفعل) زيادة معنى على (فعَل) كالتعدية مثلا، فلا يشكُّ أحدٌ في أنّ الهمزة زيادة على البناء الأصلي (فعل)، وأمّا إذا اتفق المعنى فلا بدّ من أنّ هناك عواملَ تطورية أدّت إلى أن يصبحَ المعنى مع الزيادة كالمعنى بغير زيادة.

ومما يدعم هذا الرأيَ تلك القاعدة الصرفيّة العامة التي تقول بأنَّ الزيادةَ في المبنى تؤدي إلى زيادةٍ في المعنى، يقول ابن السراج في ذلك: "وحقّ هذه الألف إذا دخلتْ على فعلَ لا زيادةَ فيه أنْ تجعلَ الفاعلَ مفعولا؛ نحو: قامَ وأقمتُه" [23]. ومن تلك المعاني التي تؤديها الهمزة الداخلة على (فعل) التعدية، والجعلُ مثل أطردته: جعلته طريدا، وأنْ تجعله صاحبَ شيء مثل أقبرته: جعلت له قبرا، والدعاءُ مثل أسقيته: دعوت له بالسقيا، والتعريضُ مثل أقتلته: عرّضته للقتل[24].

لكنّ اللغويين صرفوا همَّهم في التفريق بين الصيغتين إلى التعديةِ وحسب، فقالوا إنّ غمدته وأغمدته بمعنى واحدٍ، مع أنّه من الممكن أنْ تكونَ أغمدتُه بمعنى جعلتُ له غمدا، وجعلوا تَعَسَه اللهُ وأتعسه بمعنى واحد، مع أنه من الممكن أن تكون الثانية بمعنى الدعاء عليه.

أما الأمرُ الثاني الذي يدعم هذا الرأي، فهو ما وُصِفتْ به إحدى الصيغتين عند دلالتها على المعنى نفسه من أوصاف تشي بضعفها، مما يدل على عدم أصالتها في الدلالة على هذا المعنى، إضافة إلى أنّ بعض العلماء أنكر إحدى الصيغتين أو لم يعرفها. جاء في مختار الصحاح: "بَرُدَ الشيءُ من بابِ سهُلَ وأبرده غيرُه من باب نصَر... ولا يقال أبردَهُ إلا في لغةٍ **رديئةٍ**"[25]، و"محقَه اللهُ: ذهبِ ببركته وأمحقه لغة فيه **رديئة**"[26]، وأباها الأصمعي[27]، و"وقفَ الدار للمساكين... وأوقفَ الدارَ بالألفِ لغة **رديئة**"[28]، وجاء في كتاب الأفعال للسعدي "نعشه الله وأنعشه **لغية**"[29]، وروى ابن منظور عن الجوهري جفا وأجفا وأنه قال عن الثانية لغة **مجهولة وقليلة**[30].

وفي قراءة من قرأ "ولا يُجْرِمنّكم"[31] بضمِّ الياء قال الكسائيُّ إن يَجرمنّكم ويُجرمنّكم لغتان "**ولا يعرف البصريون الضم في هذا المعنى**"[32]، ويروى عن شمّرَ أنه قال: "**لا أعرف** تَعسَه اللهُ ولكن يقال تعِسَ بنفسه وأتعسَه الله"[33]، ويقول الأصمعيُّ: سكرانُ ما يَبتُّ كلاما؛ أي ما يقطع أمرا، وكان يُنكر يُبتُّ[34]، وفي عذر وأعذرَ بمعنى محا الإساءةَ **لم يعرف** الأصمعيُّ عذر في هذا المعنى[35]. ووُصفتْ أرابني بأنها لغة **رديئة** [36]، أضف إلى ذلك أن استعمال الصيغة المجردة (فعل) غالبا ما يوصف بأنه اللغة الجيدة والأفشى والأكثر[37].

كما جعل الأصمعيُّ الصيغتين المزيدتين (أبرق وأرعد) لحنا والصواب عنده برق ورعد، فعاب على الكميت قوله:

أبرقْ وأرعدْ يا يزيـــــ دُ فما وعيدُك لي بضائر

ووصفه بأنه جرمقاني لا يؤخذ بلغته[38].

وعاب على الأعشى استعماله (فتَن) إذ الصواب عنده (أفتن) وذلك في قوله:

لئن فتنتني فهي بالأمس أفتنتْ سعيدا فأمسى قد قلى كلَّ مسلمِ

ووصفه بأنّه مُخنّثٌ لا يؤخذُ بلغتِه[39].

فهذا الإنكارُ من بعض العلماء لدلالةِ إحدى الصيغتين على معنى الأخرى يدل على أنه معنى حادثٌ لم يكن معروفا، لكن تطورا لغويا أدى إليه.

أضف إلى ذلك أنّ العربَ في مراحلَ متأخرةٍ صاروا يستعملونَ (أفعل) في أفعال لم يردْ فيها إلا صيغة (فعَل) في العربية الفصيحة كاستعمالهم أباع وأخاف وأدار[40].

ومما يدعمُ ذلك أيضا أنَّ بعضَ العلماء أنكر وجودَ الترادفِ بين الصيغتين، ورأى أنّ كلا منهما يؤدي معنى مختلفا عن الأخرى، وعلى رأس هؤلاء ابن درستويه الذي يقول: "لا يكون فعلَ وأفعلَ بمعنى واحدٍ، كما لم يكونا على بناءٍ واحدٍ، إلا أنْ يجيءَ ذلك في لغتين مختلفتين، فأمّا من لغةٍ واحدةٍ فمحالٌ أنْ يختلفَ اللفظان والمعنى واحدٌ"[41].

وفرّق بعض العلماء في المعنى بين سقى وأسقى[42]، وفرّق بعضهم بين نُتِج وأنتج[43] وخطِئ وأخطأ[44]، وجرَم وأجرم [45]، ومدّ وأمدّ[46]، وحصَر وأحصر[47].

فمحاولة التفريق بين الصيغتين في الدلالة يدلُّ على أنهما لم يكونا في معنى واحدٍ، وأنّ تطورا لغويا أدى إلى اشتراكهما في المعنى.

وقد أشار عبد الله بن إسحاق إلى أنّ الأصلَ (فعل) وذلك في تعليقه على الآية القرآنية ﴿وأرسلنا الرياح لواقح﴾[48]؛ إذ قال إن الأصل مُلْقِحَة فأعادوا إلى **الأصل**[49]. وفي قول امرئ القيس:

يا لهفَ هندٍ إذا خَطِئنَ

قيل: وجه الكلام فيه: أخطأت بالألف فردّه إلى الثلاثي؛ لأنه **الأصل**[50].

عوامل الترادف بين الصيغتين:

تبيّن من خلال ما سبقَ أن الصيغتين لم تكونا أصلا في معنى واحدٍ، وأنّ هناك عواملَ أدّت إلى ترادفِهما على المعنى الواحد ومن أبرز هذه العوامل:

أولا: التطور الدلالي

تشهد ألفاظُ اللغة تطوّرا في دلالتها خلال العصور المتلاحقة، فتتغير دلالتها،

وذلك بتعميم الدلالةِ، أو تخصيصها، أو انتقالها وتغيرها[51].

ومن ذلك مثلا الفعلُ "جَبَر"؛ إذ تروي لنا المصادر اللغوية أن "جَبَرَ" و"أجْبَر" بمعنى واحد[52]، لكنّ بعضَ المصادر يُلمح إلى أنّ (جبر) يُستعمل مع العظم فيقال: جَبَرْتُ العظمَ إذا أصلحته، وأنّ (أجبر) تستعمل مع الإنسان في حالةِ إكراهه، فيقال: أجبرتُ فلانا على كذا [53]، وليس من المستبعد أن دلالة أحدِ هذين اللفظين قد عُمّمت لتدلَّ على المعنيين معا، وفي مرحلة من مراحل التطور ظل اللفظان يستعملان معا؛ ذلك أن التطور اللغوي لا يحدث فجأة، والصيغة القديمة لا تموتُ بمجرد حلول الصيغة الجديدة[54]، فاللغة مظهرٌ من مظاهر الحياةِ، وهي في تطوّرها تشبهُ أيّ مظهرٍ آخر، ففي مظهر المواصلات مثلا إذا كانتْ الدوابُّ تمثّلُ مرحلة أولى، والسيارة تمثّلُ مرحلة ثانية، فلا شكَّ أنَّ هناكَ مرحلة وسطى استُعملت فيها الدوابُّ والسيارة جنبا إلى جنب.

فالتطور اللغوي يسير فيما يشبه الدوائر المتداخلة ويمكن تمثيل ذلك كما يأتي:

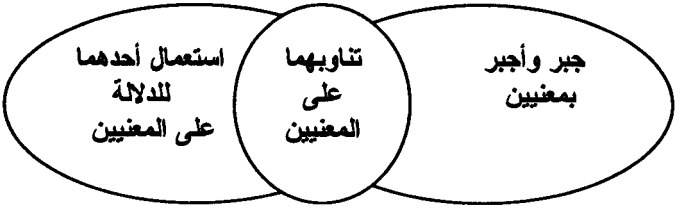

ومما أسهم في وجود مثل هذا التطور الدلالي، المعاني المتداخلة لزيادة الهمزة، من ذلك مثلا أنها تُفيد التعريضَ فقد روتْ المصادرُ أنّ "أقتلته" بمعنى عرّضته للقتل[55]، في حين روتْ مصادرُ أخرى أنّ "قتلته" و"أقتلته" بمعنى واحدٍ، يقول ابن السراج: "وحق هذه الألف إذا دخلت على فعل لا زيادة فيه أن تجعل الفاعل مفعولا... ويكون في معنى فعل في لغتين مختلفتين، نحو: قتلته وأقتلته وأشباه هذا كثير"[56]، فليس بمستبعد أن تنتقل دلالة أفعل من (عرّضته للقتل) إلى (قتلته).

ومن ذلك "غمَدتُه" و"أغمدته" و"قبرتُه" و"أقبرته"؛ إذ قد يكون أصل المعنى في الصيغتين المزيدتين الجَعْلَ؛ بمعنى: جعلتُ له غمدا وجعلتُ له قبرا، و"أسقى" تفيد الدعاء لكنها تطورت دلاليا فصارت تستعمل في معنى سقى، يقول ابن دريد: "ليس يثبت غَمَد السيفَ يغمد غمدا وأغمده: أدخله في غمده فهو مغمد ومغمود، قال أبو عبيد في باب فعلت وأفعلت: غمدت السيف وأغمدته بمعنى واحد وهما لغتان فصيحتان"[57].

ومن ذلك الفعلان "أحزن" و"أفتن"؛ إذ تذكر بعض المصادر أن "حزن" و"فتن" يستعملان لازمين ومتعديين، فتدخلُ عليهما الهمزة لتعدية اللازم فيكون معنى

أحزنه: جعلته حزينا، وأفتنَه جعلته مفتتنا[58]، فالأصل في هذه الهمزة أنها تفيد الجعل، لكن كثيرا من المصادر تروي لنا أن "حزن" و"أحزن" بمعنى واحد، و"فتن" و"أفتن" بمعنى واحد[59].

ومن ذلك الفعل (أراب)؛ إذ تروي المصادر اللغوية أن الهمزة فيه للصيرورة أي صار ذا ريبة[60]، أو استحق الريبة، يقول سيبويه: "وقالوا أراب ...؛ أي صار صاحب ريبة، كما قالوا: ألام أي استحقّ أن يُلام، وأما رابني فإنه يقول: جعل لي ريبة"[61]، لكن بعض المصادر يروي لنا أن "راب" و"أراب" في المعنى نفسه[62].

و"أهديته" في الأصل لجعل الشيء نفسَ أصله إذا كان جامدا؛ أي جعلته هدية[63]، لكن المصادر تروي أن هديت المرأة لزوجها وأهديتها لغتان بمعنى واحد[64].

ونجد في المصادر أنّ "أحلبته" تفيد الإعانة؛ أي أعنته على الحليب[65]، و"أرعيته" تفيد الجعل؛ أي جعلته يرعى، وهذا المعنى مناسبٌ لاستعمالها، وليس من المستبعد أن تتطور الدلالة في هذين اللفظين لتصبح بمعنى "رعيتُه" و"حلبتُه"، فيحدث الترادف بين الصيغتين.

والفعل "مهرت" المرأة يعني دفعت لها مهرها، لكن "أمهرتها" في الأصل يعني جعلت لها مهرا، لكن أبا زيد الأنصاري يروي في نوادره: "قال أبو الحسن أخبرني أبو العباس محمد بن يزيد، قال: ومهرت المرأة هي المشهورة الفصيحة، وأمهرت ليست في جودة الأولى"[66].

وليس أدل على ذلك من أن الشاعر الواحد يستعمل الصيغتين معا، فهذا امرؤ القيس، يقول[67]:

لقد أنكرتني بعلْبَكُ وأهلُها ولابن جريج كانَ حمصٌ أنكرا

فاستعمل الصيغة المزيد (أنكر)، ويقول في بيت آخر[68]:

فيُدركنا فغمٌ داجنٌ سميعٌ بصيرٌ طلوبٌ نَكِرُ

فاستعمل (نَكِرٌ) وهي من نَكِرَ.

وقال[69]:

يا لهفَ هندٍ إذا خَطِئتْ كاهلا

فاستعمل خطئ، وقال في موضع آخر[70]:

وتعدو كعدو نجاةِ الظبا ء أخطأها الحاذقُ المقتدِر

فاستعمل أخطأ، كما استعمل صاب وأصاب[71]، و جمع لبيد بين الصيغتين المجردة والمزيد من الفعل (سقى) وذلك في قوله[72]:

سقى قومي بني مجدٍ وأسقى نميرا والقبائلَ من هلالِ

وهو مما دفع الأصمعي إلى اتهام هذا البيت بأنه مصنوع لأنه جمع لغتين في بيت واحد[73].

فحياة لفظين مختلفين للدلالة على معنى واحدٍ، وفي عصرٍ واحد، وعلى لسان شاعر واحد يدلُّ على أنّ اللفظين ما زالا في المرحلة الثانية من مراحل التطوّر في المعنى، وهذا ما نلمحه في لهجاتنا المحلية؛ إذ نجد ألفاظا كانت مستعملة مع جيل من الناس، ثم ماتت في الجيل الحديثِ، فظل الجيل المتوسط يستعمل القديمَ إلى جانب الحديث، فأجدادنا كانوا يسمّونَ الأرضَ (وَطاة)، أما الجيل الحديث فلا يعرف غير الأرض، فتجدنا نحن في الجيل المتوسط نستعمل اللفظين جنبا إلى جنب.

ثانيا: القياس الخاطئ[74]

يعدُّ القياسُ الخاطئ عاملاً من عوامل التطوّر اللغوي بوجه عام؛ إذ إن الإنسان يقيس ما يعرفه على ما لا يعرفه، وهو يقيس ما هو عام وكثير على ما هو قليل ونادر[75]، وأحيانا يكون قياسه خاطئا ومتوهّمَا. والمقصود بالقياس الخاطئ "الميل العارض- الذي لا يمكن التنبؤ به - من كلمةٍ أو صيغةٍ إلى الخروج عن مدارها الطبيعيّ في التطوّر والدخول في طبيعةِ كلمةٍ أو صيغةٍ أخرى، لوجود المشابهةِ حقيقة أو متوهمة بينهما" [76]. وقد لعب هذا العامل دورا مهما في ترادف صيغتي (فعل) و(أفعل) على المعنى الواحد.

فمن المعروف أن أبرز معاني زيادة الهمزة على (فعل) هو التعدية؛ لذا كان أكثر (أفعل) متعديا وأكثر (فعل) لازما، يقول ابن جني: "المعتاد المألوف في اللغة أنه إذا كان فعل غيرَ متعدٍّ كان أفعل متعديا؛ لأنّ هذه الهمزة كثيرا ما تجيء للتعدية، وذلك نحو: قام زيد وأقمت زيدا"[77]، ويقول المبرد: "وفعل هو وأفعلته أنا أكثر اللغة"[78].

فإذا ما جاء (فعل) متعديا توهّمَ العربيُّ أنّه لازمٌ، فعدّاه بالهمزة قياسا خاطئا على اللازم.

ويمكن لنا عدُّ الفعل (سَحَت) من هذا الباب، فهو فعل متعدٍّ بنفسه، لكنّ العربيَّ توهم لزومه فعدّاه بالهمزة فصار سحت وأسحت يدلان على المعنى نفسه، وعلى ذلك يمكن لنا تفسير كثير من هذه الألفاظ؛ مثل: عطيته وأعطيته، وركسه وأركسه، وكننته وأكننته، وغيرها. وربما كان في تخطئة كثير من العلماء لصيغة أفعل في بعض الأفعال دليلٌ على خطأ القياس.

وأحيانا يحدث العكس، فيكون (أفعل) لازما، وهذا غريب عما في عقلية العربي من أنه أكثر ما يكون متعديا، بقياسه على الأكثر، لذلك يصوغ منه فعل اللازم؛ نحو: أكبّ على وجهه وكبّ على وجهه[79].

ثالثا: البنية المقطعية للصيغتين:

أثبتت الدراساتُ اللغوية الحديثة أنَّ اللغة العربية تفرُّ غالبا من المقاطع المفتوحةِ وتميلُ إلى إغلاق بعض مقاطعها[80]، وصيغة (أفعل) هي التي تبدأ بمقطع مغلق af/<a/la< في حين أن صيغة (فعل) تبدأ بمقطع مفتوح fa/<a/la.

والقبائل البدوية تنفرُ بشكل عام من توالي المقاطع المفتوحةِ، فقد عرف عنها ميلُها إلى إسكان وسطِ اللفظ الثلاثيّ المتحرك كقولهم فَخْذ في فَخِذ وعَلْم في عَلِمَ[81]، حتى قال عبد الصبور شاهين إنه إذا نطق بالثلاثي اسما كان أو فعلا مضمومَ العين أو مفتوحَها أو مكسورَها ساكنَ العين يكون هذا النطق في تميم، وإذا نُطِق به محرّكا يكون هذا النطق في الحجاز[82].

وهذا يناسب ما روته المصادر في أغلب الأحيان من أن الصيغة المزيدة نسبت إلى تميم، في مقابل نسبة الصيغة المجرّدة إلى الحجاز[83]، فقد عزا الفراءُ جنَبَ إلى الحجاز وأجنب إلى تميم[84]، ورحُبت البلاد لأهل الحجاز وأرحبت لتميم[85]، وكذلك فعل ابن جني[86]، وعزا أبو حيان حزن لقريش وأحزن لتميم[87]، وعزا ابن منظور فتن للحجاز وأفتن لتميم[88]. ونُسبت نكِر إلى الحجاز وأنكر إلى تميم[89]، وسحت للحجاز وأسحت لتميم[90].

فمن الجائز – والحال على ذلك – أن تكون تميم قد مالت إلى إغلاق المقطع المفتوح في أول اللفظ عن طريق زيادة الهمزة. وإذا أضيف هذا العامل إلى العوامل الأخرى يمكن تفسير العدول عن فعل إلى أفعل في بعض اللهجات العربية.

رابعا: الازدواج اللغوي:

المقصود بالازدواج اللغوي هنا "تغييرُ اللفظِ عن هيئتهِ التي يجبُ أنْ يكونَ عليها في أصلِ الوضعِ ليشابهَ لفظا آخرَ وردَ معه في السياق نفسِه ميلا إلى الانسجام اللفظي..."[91].

من ذلك ما روته المصادر اللغوية من أن أمرها الله (للناقة) وآمرها بمعنى واحد[92]. ويبدو أن المسئولَ عن ذلك حديثُ رسول الله صلى الله عليه وسلم: "خيرُ المالِ سَكّة مأبورة، أو مهرة مأمورة"[93]، ومعنى مأمورة: كثيرة الولد، والحقيقة أن الأصل فيها مؤمرة من الفعل آمر الذي يعني أكثر[94]، لكنه صاغها من الفعل أمر لتشابه في اللفظ مأبورة فتحقق بذلك التوافق الصوتي في نهايتي الجملتين.

ومنه ما جاء في أمثال العرب: "صفة من طَبّ لمن حَبّ"، وإنما قال حبّ لمزاوجة طبّ وإلا فالكلام أحبّ، وقال بعضهم حببته وأحببته لغتان[95]، ومنه قول الفراء: "هنأني الطعام ومرأني، إذا أتبعوها هنأني، فإذا أفردوها قالوا: أمرأني"[96].

ومنه قول الرسول صلى الله عليه وسلم: "أعوذ بالله من كلمات الله التامة، من كل سامّةٍ، ومن كل عين لامّة"[97]، فالأصل: ومن كل عين ملمّة من ألمّ، لكنه جعلها لامّة من لمّ لمناسبة ما قبلها[98].

ونقل السيوطي في مزهره أنه يقال: "عندي ما ساءه وناءه، قال بعضهم: أراد: ساءه وأناءه، وإنما قال: ناءه وهو لا يتعدى، لأجل ساءه ليزدوج الكلام"[99].

خامسا: أثر المشتقات وأفعالها:

تتسم اللغة العربية بأنها لغة اشتقاقية، فمن المادة اللغوية الواحدة نأخذ الفعل واسم الفاعل واسم المفعول... إلخ، والاشتقاق من المواد اللغوية يكون قياسيا في أغلبه، فاسم الفاعل من الثلاثي على زنة فاعل، واسم المفعول منه على زنة مفعول، فنستطيع بكل سهولة رد المشتقات إلى أصولها أو أفعالها، فيعلم كل دارس للعربية أن مقتول من قتل، وأن واقف من وقف، وهكذا.

لكن هناك مشتقات استعملت من غير أفعالها؛ وهو ما دفع العلماء وربما العرب في مراحل متأخرة إلى إعادتها إلى أفعالها القياسية، فأدى هذا إلى الاشتراك بين فعل وأفعل في الدلالة.

ومن ذلك مثلا اسم المفعول (مجنون) فالقياس يقتضي أن يكون من الفعل جنّ، لكن الفعل جنّ لازمٌ، لا يصاغ منه اسم المفعول، فوجب أن يكون من الفعل المتعدي أجنّ، فنعتقد أن الأصل أجنّه فهو مجنون، على غير القياس، لكن ميل العربي والإنسان بوجه عام إلى جعل اللغة قياسية، دفعه إلى استعمال الفعل جنّ، فصار جنّ وأجنّ بمعنى واحد، يقول ابن خالويه: "ليس في كلام العرب أفعلته فهو مفعول إلا أجنّه الله فهو مجنون، وأزكمه فهو مزكوم، وأحزنته فهو محزون، وأحببته فهو محبوب[100]، وما قيل في مجنون يقال في مزكوم ومحزون ومحبوب.

وأحيانا يحدث العكس تماما فيكون الفعل ثلاثيا فيصاغ منه اسم الفاعل على وزن فاعل، فقد روي عن العرب أعشب المكان فهو عاشب، فالقياس يقتضي أن يكون عاشب من عشب؛ لذا من الممكن أن يستعمل العربي عشب وأعشب بمعنى واحد، يقول ابن خالويه: "ليس في كلام العرب أفعل فهو فاعل إلا أعشبت الأرض فهي عاشب، وأورس الرمث فهو وارس، وأيفع الغلام فهو يافع، وأبقلت الأرض فهي باقل..."[101]، وقال في موضع آخر: "ليس في كلام العرب أفعل فهو فعول إلا

ثلاثة أحرف: أنتجت الناقة فهي نتوج، وأشصّت فهي شَصوص، ... وأعقت الفرس فهي عَقوق"[102]، وبذلك نحسب أن مثل هذه الظاهرة هي المسئولة عن وجود نتج وأنتج في كتب اللغويين على أنهما بمعنى واحد [103].

وفي الختام، يتبين أنّ صيغتي (فعل) المجردة و(أفعل) المزيدة ترادفتا في كثير من الاستعمالات اللغوية المرويّة عن العرب، وأن محاولة التفريق بين معنيين مختلفين لهما في هذه الاستعمالات هو ضرب من التمحّل في التأويل، وتبين كذلك أنّ هذا الترادف ليس في أصل وضع اللغة، وإنما هناك عوامل كثيرة أسهمت في خلقه عبر مسيرة اللغة، كان أبرزها التطوّرَ الدلاليّ، والقياسَ الخاطئَ، والبنية المقطعيّة للصيغتين، والازدواجَ اللغويّ، والمخالفة بين المشتقات وأفعالها.

الهوامش:

([1]) بحث منشور في مجلة مجمع اللغة العربية بالقاهرة عدد31، سنة 1973، ص105-113.
([2]) بحث منشور في مجلة الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة في الأعداد: 49، و50-51، و53، و57، 103 - 1401هـ.
([3]) نشرته منشأة المعارف بالإسكندرية عام 1990م.
([4]) سيبويه، عمرو بن عثمان (ت 180هـ) الكتاب، تحقيق: عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط3، 1988م، 61/4.
([5]) المصدر السابق، 55/4.
([6]) السجستاني، أبو حاتم (ت 255هـ) فعلت وأفعلت، تحقيق: خليل إبراهيم العطية، دار صادر، بيروت، ط2، 1996م، ص67.
([7]) ابن قتيبة، عبد الله بن مسلم (ت 376هـ) أدب الكاتب، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، المكتبة التجارية، مصر، ط4، 1963م، 333/1.
([8]) المصدر السابق، 333/1.
([9]) المصدر السابق، 353/1.
([10]) ابن القوطية، أبو بكر (ت 367هـ) كتاب الأفعال، تحقيق: علي فودة، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط3، 2001م. انظر مثلا، ص9.
([11]) القرطبي، محمد بن أحمد (ت 671هـ) الجامع لأحكام القرآن، تحقيق: أحمد البردوني، دار الشعب، القاهرة، ط2، 1372هـ، 45/6.
([12]) ابن جني، أبو الفتح عثمان (ت 392هـ) الخصائص، عالم الكتب، بيروت، د.ت 214/2.
([13]) الأزهري، أبو منصور (ت 977هـ) القراءات وعلل النحويين فيها، تحقيق: نوال بنت إبراهيم الحلوة، ط1، 1991، د.ن، 115/1.
([14]) المصدر السابق، 386/2.
([15]) النحاس، أبو جعفر (ت 338هـ) إعراب القرآن، تحقيق: زهير زاهد، عالم الكتب، لبنان، ط3 1988م، 115/4.
([16]) ابن السراج، أبو بكر محمد (ت 316هـ) الأصول في النحو، تحقيق: عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، ط4، 1999م، 118/3.
([17]) ابن منظور، محمد بن مكرّم (ت 711هـ) لسان العرب، دار صادر، بيروت، ط3، 1994م، 326/3.
([18]) انظر: الجندي، علم الدين، دراسة في صيغتي فعل وأفعل، 107-108.
([19]) المرجع السابق، 108.
([20]) انظر: المرجع السابق، 108-109.
([21]) انظر: ابن جني، عثمان (ت 392هـ) المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها، تحقيق: علي النجدي وآخرين، القاهرة، 1386هـ، 84/1-85، و234.

([22]) انظر: الجندي، علم الدين، اللهجات العربية في التراث، الدار العربية للكتاب، 1983م، 619/2، والنماس، مصطفى، بحث في صيغة أفعل بين النحويين واللغويين واستعمالاتها في اللغة، عدد53، 1402هـ، 223.

([23]) ابن السراج، الأصول في النحو، 118/3.

([24]) انظر: ابن عصفور، أبا الحسن (ت 669هـ) الممتع في التصريف، تحقيق: فخر الدين قباوة، دار الآفاق الجديدة، بيروت، ط4، 1979م، 186/1-187.

([25]) الرازي، محمد بن أبي بكر (ت 721هـ) مختار الصحاح، تحقيق: محمود خاطر، مكتبة لبنان، بيروت 1995م، 19/1.

([26]) المصدر السابق، 257/1.

([27]) انظر: ابن منظور، لسان العرب، 338/10 (محق).

([28]) المصدر السابق، 305/1.

([29]) السعدي، أبو القاسم علي بن جعفر (ت 515هـ) الأفعال، عالم الكتب، بيروت، ط1، 1973م، 172/3.

([30]) ابن منظور، لسان العرب، 49/1.

([31]) المائدة: 2.

([32]) النحاس، إعراب القرآن، 4/2.

([33]) ابن منظور، لسان العرب، 326/3.

([34]) ابن قتيبة، أدب الكاتب، 46/1، وابن منظور، لسان العرب، 7/2.

([35]) ابن منظور، لسان العرب، 574/4.

([36]) انظر: السيوطي، جلال الدين (ت 911هـ) المزهر في علوم اللغة وأنواعها، تحقيق: فؤاد علي منصور، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1998م، 178/1.

([37]) انظر: الأزهري، القراءات وعلل النحويين فيها، 131/1.

([38]) انظر: ابن جني، الخصائص، 293/3، والمصاروة، جزاء، دور اللهجة في توجيه القراءات القرآنية، رسالة ماچستير، جامعة مؤتة، 2000م، 170.

([39]) انظر: الأندلسي، أبا حيان (745هـ) تفسير البحر المحيط، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط2، 1990م، 51/5.

([40]) انظر: عبد العزيز مطر، لحن العامة في ضوء الدراسات اللغوية المعاصرة، الدار القومية للطباعة والنشر، القاهرة، 1966م، 109.

([41]) السيوطي، المزهر في علوم اللغة وأنواعها، 384-385.

([42]) انظر: العكبري، أبا البقاء (ت 616هـ) إملاء ما من به الرحمن من وجوه الإعراب والقراءات، تحقيق: إبراهيم عطوة عوض، المكتبة العلمية، باكستان، د.ت، 73/2، وابن منظور، لسان العرب، 391/14.

([43]) ابن الأثير، أبو السعادات (ت606هـ) النهاية في غريب الأثر، تحقيق: طاهر الزاوي ومحمود الطناجي، المكتبة العلمية، بيروت، 1979م، 11/5.

([44]) البكري، أبو عبيد (ت 487هـ) فصل المقال في شرح كتاب الأمثال، تحقيق: إحسان عباس وعبد المجيد عابدين، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط3، 1983م، 43/1.

([45]) انظر: النحاس، إعراب القرآن، 4/2.
([46]) انظر: المصدر السابق، 288/3
([47]) انظر: ابن منظور، لسان العرب، 193/4.
([48]) الحجر: 22.
([49]) مجاز القرآن لأبي عبيدة، 376/1-377، نقلا عن: الخثران، عبد الله بن أحمد، مراحل تطور الدرس النحوي، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 1993م، 80.
([50]) ابن منظور، لسان العرب، 68/1.
([51]) رمضان عبد التواب، التطور اللغوي مظاهره وقوانينه وعلله، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط3، 1997م، 194.
([52]) ابن منظور، لسان العرب، 116/4.
([53]) المصدر السابق، 116/4.
([54]) انظر: رمضان عبد التواب، التطور اللغوي، 16.
([55]) ابن عصفور، الممتع في التصريف، 187/1.
([56]) ابن السراج، الأصول في النحو، 118/3.
([57]) ابن منظور، لسان العرب، 326/3.
([58]) انظر: الإستراباذي، رضي الدين (ت 686هـ) شرح الشافية، تحقيق: محمد نور الحسن وآخرين، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط1، 2005م، 64/1.
([59]) ابن منظور، لسان العرب، 11/13، و317.
([60]) انظر: الإستراباذي، شرح الشافية، 64/1.
([61]) سيبويه، الكتاب، 60/4.
([62]) انظر: مختار الصحاح، 111.
([63]) انظر الشافية، 64/1.
([64]) انظر: ابن القوطية، كتاب الأفعال، 12.
([65]) الزمخشري، جار الله محمود (ت 538هـ) أساس البلاغة، تحقيق: عبد الرحيم محمود، دار المعرفة، بيروت، د.ت، (حلب).
([66]) النماس، مصطفى، بحث في صيغة أفعل بين النحويين واللغويين واستعمالاتها في اللغة، 222-248 نقلا عن: كتاب النوادر لأبي زيد، 208.
([67]) النحاس، أبو جعفر (ت338هـ) شرح ديوان امرئ القيس، تحقيق: عمر الفجاوي، وزارة الثقافة، الأردن، ط1 2002م، 110.
([68]) المصدر السابق، 90.
([69]) النحاس، شرح ديوان امرئ القيس، 83.
([70]) المصدر السابق، 95.
([71]) المصدر السابق، 73، و88.
([72]) النحاس، إعراب القرآن، 330/2، وابن منظور، لسان العرب، 391/14.
([73]) المصدر السابق، 330/2.

([74]) أشار خليل العطية إلى هذا العامل إشارة عابرة، انظر، السجستاني، فعلت وأفعلت، مقدمة التحقيق، ص66.
([75]) رمضان عبد التواب، التطور اللغوي، 99 وما بعدها.
([76]) المصدر السابق، 100 نقلا عن: ماريوباي، أسس علم اللغة، 141.
([77]) ابن جني، الخصائص، 214/2.
([78]) ابن منظور، لسان العرب، 498/11.
([79]) الرازي، مختار الصحاح، 234/1.
([80]) أنيس، إبراهيم، في اللهجات العربية، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، ط6، د.ت، 166.
([81]) انظر: سيبويه، الكتاب، 113/4، وابن جني، المحتسب، 261/1، والإستراباذي، شرح الشافية، 40/1، والشايب، فوزي، أثر القوانين الصوتية في بنية الكلمة العربية، رسالة دكتوراه، جامعة عين شمس، 1983م، 136.
([82]) شاهين، عبد الصبور، أثر القراءات في الأصوات والنحو العربي، مكتبة الخانجي، القاهرة، 1987م، 327.
([83]) انظر، الجندي، علم الدين، دراسة في صيغتي فعل وأفعل، 107.
([84]) الفراء، أبو زكريا (ت 207هـ) معاني القرآن، تحقيق: أحمد نجاتي وآخرين، عالم الكتب، بيروت، والدار المصرية للتأليف والترجمة، ط2، 1980م، 78/2.
([85]) النحاس، إعراب القرآن، 239/2.
([86]) ابن جني، المحتسب، 363/1.
([87]) انظر: الأندلسي، أبا حيان، تفسير البحر المحيط، 342/6.
([88]) ابن منظور، لسان العرب، 317/13.
([89]) النحاس، إعراب القرآن، 292/2.
([90]) المصدر السابق، 43/3.
([91]) المصاروة، جزاء، ظاهرة الازدواج في العربية، المجلة الأردنية في اللغة العربية، مجلد1، عدد1، 2005م، ص18.
([92]) ابن منظور، لسان العرب، 28/4.
([93]) القرطبي، الجامع لأحكام القرآن، 360/9.
([94]) ابن منظور، لسان العرب، 28/4.
([95]) الميداني، أبو الفضل أحمد (ت518هـ) مجمع الأمثال، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، دار المعرفة، بيروت، د.ت 397/1.
([96]) الجوهري، إسماعيل بن حماد (ت 393هـ) الصحاح، تحقيق: أحمد عبد الغفور عطار، دار العلم للملايين، ط2، 1979م، 72/1 وللمزيد انظر: جزاء المصاروة، ظاهرة الازدواج في العربية، المجلة الأردنية في اللغة العربية، مجلد 1، عدد 1، 2005م، ص29-33.
([97]) ابن الأثير، النهاية في غريب الحديث، 272/4.
([98]) السيوطي، المزهر في علوم اللغة وأنواعها، 269/1، والسيوطي، جلال الدين (ت911هـ) همع الهوامع، تحقيق: عبد الحميد، المكتبة التوفيقية، مصر 351/5، والقلقشندي، أحمد بن

علي (ت 821هـ) صبح الأعشى في صناعة الإنشا، تحقيق: يوسف علي الطويل، دار الفكر، دمشق، 1987م، 303/2.

([99]) المصدر السابق، 271/1.

([100]) ابن خالويه، أبو عبد الله (ت 370هـ) كتاب ليس في كلام العرب، تحقيق: ديزيره سقال، دار الفكر، بيروت، 2000م، ص40.

([101]) المصدر السابق، 19.

([102]) المصدر السابق، 39.

([103]) ابن الأثير، النهاية في غريب الحديث، 11/5.